

The Field of Public Administration: From Woodrow Wilson to the Corona Pandemic

Mohammed Khaled Aljarallah

College of Business Administration || King Saud University || KSA

Abstract: This article deals with the field of public administration Starting with the efforts of Woodrow Wilson in establishing the science of public administration and its independence from politics, and the resulting development of managerial thought in the formation of the classical school and the launch of the concept of the pursuit of efficiency, then the failure of this school to include the human aspect and the subsequent orientation of researchers' attention to include the behavioral foundation. Then calling for a review of the inevitability of the separation between administration and politics and the resulting emergence of the political approach and the development of administrative thought after that towards the direction of achieving social justice in the Minnow-Brook conferences, and what resulted from these interactions from the emergence of the new public administration and the new executive public administration and the emergence of governance in the field of public administration. Then we deal with examples of the most important global crises that affected the field of administration, such as the crisis of the events of September 11, 2001 AD, the global financial crisis in 2008 AD, and how the field interacted with its data and the effects that resulted from it. And ending with the current Corona crisis, and discussing the most important aspects of its impact in the field, and what distinguished the field of public administration after passing through these experiences and beyond.

Keywords: Corona pandemic, development of the field of public administration, features of the field of public administration.

حقل الإدارة العامة: منذ وودرو ويلسون وحتى جائحة كورونا

محمد خالد الجار الله

كلية إدارة الأعمال || جامعة الملك سعود || المملكة العربية السعودية

المستخلص: يتناول هذا المقال حقل الإدارة العامة بدءًا من جهود وودرو ويلسون Wilson, W في تأصيله واستقلاله عن السياسة، وما نتج عن ذلك من تطور الفكر الإداري، في تكوّن المدرسة الكلاسيكية وانطلاق مفهوم السعي نحو الكفاءة، ثم قصور هذه المدرسة عن تضمين الجانب الإنساني وما تبعه من توجه أنظار الباحثين لتضمين الركيزة السلوكية، ثم المناوأة بإعادة النظر في حتمية الفصل بين الإدارة والسياسة وما نتج عنه من ظهور المدخل السياسي وتطور الفكر الإداري بعد ذلك نحو الاتجاه لتحقيق العدالة الاجتماعية في مؤتمرات مينوبروك Minnow-Brook، وما نتج عن هذه التفاعلات من ظهور الإدارة العامة الجديدة والإدارة العامة التنفيذية الجديدة وبروز الحوكمة في حقل الإدارة العامة. ثم نتناول أمثلة من أهم الأزمات العالمية التي أثرت على حقل الإدارة مثل أزمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، والأزمة المالية العالمية عام 2008م، وكيف تفاعل الحقل مع معطياتها وماذا نتج عنها من تأثيرات عليه. وانتهاءً بأزمة كورونا الحالية، ومناقشة أهم جوانب تأثيرها في الحقل، وما ميّز حقل الإدارة العامة بعد مروره بهذه التجارب وما بعدها.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، تطور حقل الإدارة العامة، سمات حقل الإدارة العامة.

المقدمة.

الإدارة هي أداة تحقيق الأهداف في جميع مجالات الحياة المختلفة، ويعد تطور هذه الأداة سبباً أساسياً لنمو المجتمعات وتقدمها في ركب الأمم والحضارات، وحيث ترنو الإدارة العامة إلى تحقيق رفاه المجتمع فطالما سعت المنظمات المدنية المختلفة للوصول إلى إدارة كفؤة من خلال التحسين المستمر في مفاهيمها وعملياتها الإدارية لتتمكن من التعامل مع مستجدات العصر وتحديات الأزمات.

وقد تطور الفكر الإداري خلال سنوات طويلة من الممارسات الإدارية في المؤسسات الإدارية المختلفة، وأسهمت دراسات وبحوث في إثراء المعرفة الإدارية، ووضع نماذج ونظريات وبمبادئ تفسّر الإدارة كظاهرة اجتماعية. وفي أثناء هذا التطور أثر في الفكر الإداري مراحل تعاقت عليها منذ الأزمات الاقتصادية عبر مراحلها وآخرها جائحة كورونا وتعاقت تداعيات هذا الوباء على الصعيد الدولي كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية. رغم أن هذه التداعيات مازالت في مراحل تطورها؛ بسبب استمرار الوباء وتفشيته، ولأنّ ما يجري تداوله عالمياً من مُعطيات إحصائية حول آثاره المتعددة لا يزال مجرد تقديرات أولية قابلة للتعديل والمراجعة تبعاً لمسار تطوّر هذه الجائحة. ومن هنا وحيث تجاهد الدول للتعامل مع جائحة كورونا العالمية؛ يلقي هذا المقال نظرة على تاريخ حقل الإدارة العامة ليتأمل في مراحل تطوره، وكيفية تعامله مع الأزمات السابقة، ليخلص إلى تنبؤ حول تأثير جائحة كورونا عليه، وما سماته عبر سنوات نموه التي تجاوزت المائة والثلاثين عامًا.

1- التطور الطبيعي لحقل الإدارة العامة:

برغم وجود أدلة لممارسات الإدارة العامة في الحضارات القديمة لكن ينسب الفضل في تأصيل الإدارة العامة كحقل مستقل لوودرو ويلسون Wilson - رئيس جامعة برينستون الأسبق ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1913-1921م - في مقاله "دراسة الإدارة" في عام (1887) والتي دعا فيها لإعطاء الإدارة العامة كيانها وذاتيتها وتخصيص دراستها كحقل له أسسه ومناهجه. وقد نبعت مناداة Wilson من متطلبات المرحلة التي كان فيها حيث توسع دور الحكومة وظهرت معالم دولة الرفاهية وأدوارها والتي نتج عنها قصور في أداء هذه الوظائف وتأثرها بالنزاعات السياسية. في المقابل كان القطاع الخاص يتميّز بقدرته على الإنجاز، مما جعل إعمال الحكومة كقطاع خاص وسيلة تجعلها منظمة تستقل عن الأطماع السياسية للأفراد وقابلة للضبط والقياس وترنو إلى تحقيق هدف الكفاءة، ومنذ ذلك الحين توالى حصيلة المعرفة وأصبحت تمثّل حقلاً دراسياً متسع الأبعاد، وقد تطور الفكر الإداري خلال سنوات طويلة نتج عنها تشعب وتداخل كبير.

من منطلق الكفاءة بدأت المدرسة الكلاسيكية نظرياتها مفترضة أن الإدارة العامة علمًا له قواعده ومنهجياته التي يجب أن تبحت وتأطر وتمارس كمهنة عالمية كالطب والهندسة والمحاماة وغيرها. وقد انطلقت معظم الكتابات الكلاسيكية من مفهوم الرشداية (اختيار الوسيلة الأمثل للوصول للهدف المطلوب) وفصل السياسة عن الإدارة التي دعا إليها Wilson لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والحيادية والموضوعية من خلال إزالة المحتوى الإنساني فنتج عنه الطابع الآلي. وترى المدرسة الكلاسيكية أن كل ما هو رشداني فهو فعّال. ففي نظرية البيروقراطية تحدث رائدها الألماني Max Weber (1925) عن تحقيق العدالة من خلال النموذج المثالي للتنظيمات الإدارية الضخمة من خلال التنظيم البيروقراطي وهو إدارة المنظمات الكبيرة بإجراءات قانونية حيادية غير شخصية وتسلسل هرمي للسلطة، وفيها يسعى فيبر إلى تحقيق تنظيم على أعلى قدر من الكفاءة، وفي نظرية الإدارة العلمية بحث رائدها الأمريكي Frederick W. Taylor (1912) عن أفضل طريقة لأداء العمل والتي ركزت على مشكلات الإنتاج من خلال تحقيق كفاءة العنصر البشري والإمكانات المستخدمة في الإنتاج وترتيب الأدوات من خلال الأسلوب العلمي في الآتي:

تحديد عناصر العمل، اختيار العمال وتدريبهم، استخدام الحوافز المادية، الإشراف الدقيق على العاملين، كما بحث الفرنسي Henery Fayol (1929) عن مبادئ نظرية للتقسيم الإداري لتكون أساساً لعمليات التنظيم والتصميم الإداري. وفيها ذكرت وظائف الإدارة العامة ومبادئ الإدارة العامة، وتظهر في هذه الأفكار بجلاء أهمية الكفاءة كونها هدفاً مشتركاً للمدرسة الكلاسيكية. إضافة إلى أنها تنظر لتحقيقها عبر المنهجية والضببط والتكيف، من ذلك تتميز هذه الحقبة بأنها تنظر للإدارة العامة بصفته مهنة عالمية صالحة لكل زمان ومكان من خلال المنهج العلمي وألوية التنظيم على مكوناته، مما جعل تركيزها ينحصر على البيئة الداخلية ودون اعتبار حقيقي للبيئة الخارجية.

بعد ذلك ظهرت المناداة لاعتبار البعد الإنساني والسلوكي في العملية الإدارية، وذلك بعد أن أدى تطبيق النظريات الكلاسيكية إلى مشكلات إدارية تؤثر على الإنتاجية وتقوض مفهوم الكفاءة المطلقة ولا تستطيع التعامل معها، نظراً لافتراضاتها الجمودية للإنسان باعتباره عنصراً آلياً في تصورهما. ومن هنا بدأت مجموعة من المفكرين بتقديم الأثر السلوكي في العنصر البشري كونه أحد أهم العوامل في العملية الإدارية، حيث قدم Simon نظريته في كتابه السلوك الإداري (1997) في أن التنظيم الإداري هو في حقيقته مجموعة من القرارات الإدارية والذي يعتمد على عنصري التكلفة والنتيجة. كما انتقد سايمون افتراضات المدرسة الكلاسيكية في سعيها نحو الرشداية المطلقة وأوضح أن القرار الإداري لا يكون رشيداً 100%؛ لأنه ليس من الممكن أن تتوافر لدى متخذ القرار كل مقومات الرشد التي تتطلب توافر معرفته بكل الحلول الممكنة ونتائج كل حل والتقويم السليم لكل البدائل والحلول، ومن هنا يرى سايمون أن على المدير أن يكتفي بالحلول المقبولة بدلاً من الحلول المثالية؛ لأنَّ قدرة الإنسان ليست قدرة نهائية، وإنما هي قدرة محدودة لا تستطيع إلا أداء أشياء قليلة في وقت واحد. وفي السياق الإنساني أسهمت أفكار ماسلو في علم النفس من خلال نظرية الدافع البشري في (يوليو 1943) والتي تناقش ترتيب حاجات الإنسان ووصف الدوافع التي تُحرِّكه؛ والتي لخصها في: الاحتياجات الفسيولوجية، وحاجات الأمان، والاحتياجات الاجتماعية، والحاجة للتقدير، والحاجة لتحقيق الذات، وقد استُخدمت بنطاق واسع في أبحاث علم الاجتماع والإدارة. وعليه أسهمت أفكار سايمون وماسلو وغيرهم من المنادين بتضمين الاعتبار السلوكي في انتقال الإدارة العامة من كونها علماً مطلقاً إلى النظر نحو كيفية تفاعلها من الإنسان وتأثيره فيها، وبدء تداخل العلوم الإنسانية في تكوينها.

شجعت هذه الحقبة ظهور ما تلاها من المناداة بإعادة النظر في الافتراضات الأساسية للإدارة العامة. ومنذ بداية خمسينات القرن الماضي وانعكاساً لما كانت تمر به الولايات المتحدة من تحديات سياسية كحرب فيتنام والحركات المناهضة ضد التمييز العنصري وغيرها، ظهرت إسهامات أكاديمية في الحقل لتتفاعل مع تلك التغييرات، فالبعض ينظر للإدارة العامة كونه موجهاً يشرح ماذا يجب أن تكون عليه الإدارة العامة، والبعض الآخر ينظر إليه كونه مرآة يعكس كل التغييرات التي تحدث في القطاع العام والحكومة والمجتمع، وعليه، ظهرت مداخل فكرية متطورة لدراسة الإدارة العامة والبحث في ظواهرها وإشكالاتها، وأعيد طرح السياسة مدخلاً للإدارة العامة، وأنه يجب النظر إليه بصفته مكوناً أساسياً في تشكيله وأهمية الموازنة بين الإدارة والسياسة والتي عُدَّت بمنزلة فلسفة جديدة ومتقدمة في فهم الإدارة العامة أسهمت فيها نظريات كالبيروقراطية التمثيلية واللامركزية السياسية والتي تطلب تغييرات جذرية في مفاهيم البيروقراطيات الحكومية وهيكلها وسلوكها وقيمتها وأخلاقياتها في مجملها تدعو لبناء إطار تكاملي لحقل الإدارة العامة، حيث بدأ حقل الإدارة العامة بالبناء على مفاهيم ضيقة ومحددة دون فهم الإدارة العامة في بيئتها الحقيقية في عالم متسارع التغير والتعقيد، ما نتج عنه أزمة للهوية في الحقل واتساعها مع اتساعه، حيث نشر والدو مقالاً بعنوان: نطاق نظريات الإدارة العامة (مارس 1965) وفيه كتب عبارته المشهورة: "حقل الإدارة العامة يعاني من أزمة هوية" وأن الأزمة هي الفجوة بين النظرية والتطبيق المرتبطان بدراسة الإدارة العامة، وهذا يعني أن الأزمة هي في فهم الهدف وتوضيحه من دراسة الإدارة العامة ومن الحقل عامةً. وعليه فإن تلك

المرحلة تميّزت بالتأملية والنظر لكيفية تعددية وتداخلية التخصصات كإطار عام يصف طبيعة حقل الإدارة العامة من أجل أن تتناسب مع طبيعة وتنوع الخدمات العامة الحكومية التي تقدمها الدولة؛ وذلك لأنّ غرضها خدمة المواطنين.

بنهاية مرحلة التأمل بدأت نظريات الإدارة العامة الحديثة والتي أعادت تقديم هدف Max Weber في نظرية البيروقراطية وهو تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة. ومع تبلور الإدارة العامة الجديدة في مؤتمرات مينوبروك برز التجدد كأحد صفات الحقل والذي يقتضي نفي افتراض الثبوتية عن عمليات الإدارة العامة، وأن متطلبات العصر تفرض تطورها لتكون سلسلة من العمليات الوقتية التي تتطلب تنظيمًا تفاعليًا في كل مرة ليتواكب مع الحاجات المتغيرة. ففي نظريته لمنظمات المستقبل يرى Bennis (1967) بأن البيروقراطية تواجه تهديدًا إنسانيًا وبيئيًا يفرض عليها أن تكون قابلة للتغير المستمر وتتجاوب مع النمو في الحجم وتعقيد التقنية وتتفاعل مع السلوك الإنساني المتغير. وبرغم نظر المدرسة السلوكية للحاجات الإنسانية واعتبارها فإن الإدارة الجديدة تنادي بالنظر لها بعمومية وشمولية. عليه، فإن خاصية الوقتية تعطي التنظيمات الإدارية المرونة للتعامل مع هذه التحديات وتنقلها من قوالب ثابتة لا تستوعب المؤثرات البيئية والإنسانية إلى كيانات شمولية تستجيب للقيم وتعيدها إلى تحقيق الأهداف التكاملية للمنظمة. وكذلك يرى Frederickson وآخرون (2012) أن العدالة الاجتماعية التي قدمتها الإدارة العامة الجديدة كنوع من المسوغات للإدارة العامة، بالإضافة إلى الكفاءة والاستجابة لا يمكن أن تتحقق في نظام ثبوتي وأنه يجب اعتبار هيكلية المشاريع ووقتيتها لتحقيقها، وذلك ينعكس في وقتيه كل مكونات المنظمة من أفراد وفرق وسلاسل ومصادر وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف. وأن تكون هذه العملية الوقتية هي الصفة الأبرز للتنظيم الإداري ليتمكن من التكامل مع بيئته. ينطوي تقبل هذه الزاوية في النظر للإدارة العامة الجديدة ضمنياً تقبل التغيير منهجية أساسية في تطور المنظمات الإدارية العامة، وأن هذا التغيير ليس في الانتقال من الثبوتية لثبوتية أفضل بل الانتقال من الثبوتية للوقتية التي تفترض أن الثبوتية الوحيدة في المنظمة هي التغيير المستمر. وعليه، تبرز أهمية مؤتمرات مينوبروك في كونها وقفة دورية لحقل الإدارة العامة لمناقشة ذلك التغيير المستمر والتقدم بنظريات ونماذج وجدليات لكيفية التعاطي مع التغييرات الاجتماعية والسياسية والإدارية والاقتصادية للعصر.

بعد ذلك، وعلى إثر مؤتمر مينوبروك والإدارة العامة الجديدة، نشأت الإدارة العامة التنفيذية الجديدة في أواخر عقد الثمانينات كتسمية أطلقت على مجموعة متنوعة من الإصلاحات في القطاع العام، وأن تطوير العمل في القطاع العام ضرورة لمواكبة الحكومة للتحديات الاجتماعية الجديدة، نتج عن هذه المطالبات تحول في أولويات الحقل لتتضمن القيم مثل المساواة والحوكمة في الإدارة العامة، كما تم النظر للنتائج بدلاً من كفاءة العمليات واستخدام مؤشرات لقياس الأداء والنظر للمواطن كمستفيد تراعي رغباته وتقدم له الخدمات، وبني استخدام العلاقات التعاقدية والبيئية عوضاً عن العلاقات الهرمية الرسمية لتحقيق المرونة في الإدارة العامة، ففي نظريته للإدارة العامة وإدارة الأعمال ناقش Graham T. Allison (1979) وجود تشابه واختلاف بين الأدوار وأنه عند النظر للعوامل البيئية والتعاملات بين المنظمة والبيئة والبنى والعمليات الداخلية فإن الاختلاف يكون جلياً بين أغراض القطاعين، وعليه فإنه يناقش أن أهم عامل لتحسين الإدارة العامة هو ليس من خلال محاكاة ممارسات إدارة الأعمال بل إدراك وظيفة ومهام وظيفة الإدارة العامة مما يمكنها من التحسن المستمر، وأبعد من ذلك يرى James L. Perry و Lois Recascino Wise (1990) أن افتراض التشابه في القطاع العام والخاص يؤثر سلباً على تحفيز الموظفين في القطاع العام، وأن أساليب التحفيز الحالية في القطاع العام لا تعدو كونها بدائية وغير قادرة على ربط الأهداف الاستراتيجية للمنظمات العامة بموظفيها، نظراً لعجزها عن تعريف التحفيز في هذا السياق، مما يؤكد أهمية الإدراك

العميق لوظيفة الإدارة العامة وقيمها لبناء هذه العلاقة وتطبيقها بنجاح، أما في نقاشه عن الثقافة التنظيمية يعزز Steven (1989) فكرة التحسن المستمر من خلال رأيه في أن المدارس الفكرية في الإدارة العامة يجب أن تمر بمراحل تبلورها وتطورها، بدءًا من الاتفاق على ماهية الثقافة التنظيمية مرورًا بفهم السلوك التنظيمي ومن ثم التنبؤ به، وعلى مستوى الأداء أيّدت دورية قياس الأداء الوطني (1993) في مقال الشريط الأحمر أهمية التحسن المستمر وأن نهج الإدارة العامة التاريخي كان نحو التطور مع متطلبات المجتمع، كما ناقشت نجاح تجربة كلينتون في قياس الأداء ونجاح استراتيجية أيكال قياس الأداء داخليًا، حيث يفهم الأشخاص الأقرب للمشكلة كيفية علاجها برغم اعترافها بصعوبة المهمة، نظرًا لحجم الحكومات، ولكن الأخطر من ذلك هو عدم التغيير. من ذلك، يمكن تشخيص أبرز سمة في الإدارة العامة التنفيذية الجديدة في أنها تعترف بالقصور وتدعو للتحسن المستمر في الفكر الإداري العام والذي بدوره سيكون كافيًا لإيجاد الحلول والخيارات للتحديات المختلفة من خلال تقديم القيم التي تناسب معطيات العصر.

وفي انعكاس للتطور في تعريف مفهوم الدولة ظهر مفهوم الحوكمة، فيرى Spicer, M (2004) أن النظر إلى الدولة كمشروع جماعي مدفوع بمجموعة من الغايات والأغراض وأنه برغم إسهامه في تطور الإدارة العامة الذي أثمر عن التخلص من الضوابط والإجراءات المكررة في التنظيم الإداري وتحميل المسؤولية لأصحاب الصلاحية لتحقيق أهداف قابلة للقياس وتحقيق رضا المستخدمين على الخدمات المقدمة لهم، وإعطاء ثقة أكبر لموظفي الخط الأمامي لاتخاذ القرارات والشراكة مع القطاع الخاص لتقديم جميع الخدمات، لكنه كان السبب في عدم تطور المفاهيم الاجتماعية والسياسية، فهذا التعريف للدولة يجعلها تنظر لكيف تعمل الحكومة وليس ماذا تعمل. كما يناقش Frederickson وآخرون (2012: 9) كيف أن النظر لكيف تعمل الحكومة ولماذا تعمل أجبر الإدارة العامة على نقاش الحوكمة، ولكنه رغم الاتفاق على أهميته لكن يكاد لا يوجد اتفاق على مفهوم له، ومن هذا يمكن تعريف الحوكمة ضمن ثلاث زوايا: الأولى أنها كلمة بديلة للإدارة العامة وتنفيذ السياسة، أو أنها الإدارة التنفيذية الجديدة أو أنها مجموعة من النظريات التي تفهم العلاقات بين المؤسسات والسيادة والقضاء ومؤسسات الدولة، وبرغم تقديم هذه الثلاث زوايا نظرة جيدة للحكومة، لكن المجال فيها يحتاج لبحث أوسع وإيجاد إجابات أكثر دقة، كما ناقش تقرير للأمم المتحدة (Robinson ، 2015) تطور الإدارة العامة وكيف أنه برغم اشتراك الحوكمة الجديدة مع تطورات الإدارة العامة السابقة فإنها خلافًا لها لا تضع التنظيم الإداري أو عمليات الإدارة والتعاقد إطارها المرجعي بل تجعل المواطن في قلب مرجعيتها، وبذلك فهي تؤكد تكوين العلاقات بين المنظمات الحكومية وحوكمة العمليات بحيث تعمل الثقة والعلاقات كمحركات للتنظيم بدلًا من الهيكل التنظيمي، وهي في ذلك تتعارض مع النهج التقليدي للإدارة العامة، والذي يميل إلى النظر إلى التنظيم الداخلي دون العلاقات الخارجية مع المنظمات الحكومية الأخرى والقاطع الخاص والمنظمات غير الربحية.

عليه يمكن النظر للإدارة العامة في العصر الجديد من عدة جوانب أحد أبرزها جانبين: تحديات المعطيات الجديدة وتحديات المفاهيم الأخلاقية. ففي المعطيات الجديدة يناقش Joseph S و Nye Jr (2002) ظهور ثلاثة عوامل مؤثرة تجعل القرن الجديد مختلفًا وهي العولمة وعالمية الأسواق وثورة تقنية المعلومات وكيف أنها ستفرض على الحكومات اتخاذ طرق جديدة بدل جدليتها السابقة في المركزية واللامركزية وكذلك على استجابتها للاختيارات السياسية، ويذكر Agranoff (2006) أهمية العلاقات الشبكية في العملية الإدارية ويقدم عشرة دروس لممارستها لتساعدهم في التعامل مع معطيات القرن الجديد، تقدم هذه الدروس مدخلها لفهم التعاون واختلافه في المنظمات الحكومية المختلفة، وتعزز أهميته للإنجاز في زمن العلاقات الشبكية في الإدارة العامة، وفي تحديات الأخلاقيات يناقش Guy B. Adams و Danny L. Balfour (1998) ما أسموه الإدارة العامة الشيطانية ووجود جانب لا أخلاقي يتيح

للسياسيين وممارسي الإدارة العامة حتى الصالحين منهم للانقياد نحو ممارسات لا أخلاقية وأن العولمة تفرض تحديات وضغطاً جديداً على معرفة الأخلاقيات المهنية التقنية، ولذلك تنبع الحاجة لإعادة بناء مفهوم الأخلاقيات العامة. وتضيف Rosemary O'Leary (2006) نظرة للأخلاقيات في الحكومة المتناحرة الذي تتقاطع فيها هذه الأخلاقيات مع السياسيين والمنظمات الإدارية في الحكومة وهل مفهوم والدو للالتزامات الأخلاقية الاثني عشر للموظف الحكومي لا تزال فاعلة للعصر الجديد أم لا، كما يقدم Mark H. Moore and John Benington (2011) القيم العامة كتوجه حديث للإدارة العامة في القرن الواحد والعشرين، وأنها المستقبل لدفعها الأفراد نحو الصلاح من تقديم الإدارة العامة قيماً للمجتمع تجعل دورها في مقدمة قيادته لا مستجيبةً لمتطلباته فقط، وفي كتابه الإدارة العامة القادمة يقدم Jon Pierre and Peters B (2018) نظرتيها الشاملة لهذه التحديات بالقول بأن الإدارة العامة الجديدة تتميز عن سابقتها في كيفية تفاعلها مع بيئتها الخارجية نتيجة لتأثيرات العصر الجديد، وأنه برغم التحديات التي تفرض تغييرات على الإدارة العامة في القرن الجديد فإن عمليات الحكومة الأساسية لم تتغير، وأن العضلات الثمانية التي ناقشها الكتاب هي في صورتها الكبيرة تضارب في القيم ودرجة أهميتها، مما يؤكد ضرورة مشاركة الأفراد والمنظمات وتحقيق التوازن بين الإدارة والنزاهة والاحترافية في الإدارة العامة للقرن الواحد والعشرين.

2- أثر الأزمات العالمية على حقل الإدارة العامة:

في الاستعراض السابق لتطور حقل الإدارة العامة كانت العوامل المحيطة والأفكار في تلك الحقب هي ما يفرض على الحقل تطوره الطبيعي، فإن الأزمات هي ما يفرض على الحقل تطوره الاستثنائي. إن إدارة الأزمة العامة هي وظيفة مهمة للحكومة الحديثة، حيث تعد القدرة على إدارة الكوارث العامة مؤشراً لقياس الكفاءة الحكومية ولا سيما قدرة الحكومة في مؤسسات صنع القرار الوطنية وقادتها، بالإضافة إلى أهمية نضج المجتمع المدني وسلوكياتهم (Gao, Jie Liu, Chun-ze, 2011). وبرغم إدراك حقل الإدارة العامة لأهمية إدارة الكوارث فقد مرت أحداث عالمية كان لها الأثر البالغ في ترتيب الأولويات، وأظهرت أهمية وجود إطار شامل لها، حيث يكون التحرك السريع، والتواصل الشامل، والتعاون بين الحكومة والمجتمع فيصلاً في احتواء الكارثة وتخفيف الأضرار ومن ثم إعادة البناء.

فعلى سبيل المثال أزمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ مرت وقع على عاتق الحكومة الأمريكية الإدارة العسكرية والاقتصادية والأمنية والسياسية لتلك الأحداث الكبرى، حيث تسببت الهجمات في تعميق الصدمة الاقتصادية الناتجة عن انفجار فقاعة الدوت كوم عام 2000م، كما أدى ذلك إلى بدء الحرب الشاملة على الإرهاب ما نتج عنه أحد أبرز أسباب ارتفاع الإنفاق الحكومي في تاريخ الولايات المتحدة. وفي غضون بضعة سنوات فقط، تلاشت المكاسب التي تحققت في العقد الأخير من الألفية الثانية، وبدلاً من فوائض الميزانية، بدأت الولايات المتحدة تشهد مزيداً من التدهور ليس على مستوى الميزانية الفيدرالية فحسب، ولكنه حدث أيضاً -على مستوى الولايات والحكومات المحلية. ونتيجة لذلك، أصبح العجز الحكومي العام الأمريكي الآن من بين أعلى المعدلات في العالم الصناعي. ومنذ ذلك الحين، سن صانعو السياسة العديد من التدابير الأخرى -بما في ذلك التخفيضات الضريبية للشركات، والمعونة المؤقتة للدول، وعلاوة جزئية لرواتب العمال، وتمديدات إعانات البطالة- لتحفيز الانتعاش ومساعدة العاطلين عن العمل" (عبدالجواد، 2020).

كذلك لا يزال حاضراً في الأذهان الأزمة المالية العالمية عام 2008م، فقد كان لها أثر بالغ على مفهوم عالمية الإدارة العامة وارتباط الاقتصادات الدولية والتأثير الموجي للأزمات الشاملة. فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عبر مشروع خطة إنقاذ القطاع البنكي إلى قيام الدولة بشراء أصول الهالكة بهدف تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار

إلى أقصى حد ممكن. كما شملت التدخل في تعويضات القطاع الخاص من خلال منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم ويستقبلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولاً إلى وزارة الخزانة طالما تسهم فيها، وحددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات لضريبة، واستعادته العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تحقق. كذلك فقد عززت الأزمة المراقبة والشفافية العامة، حيث يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، كما عُيِّن مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة، وأسند إلى القضاء دراسة القرارات التي يتخذها وزير الخزانة. (لبعل فطيمة، 2017)

من هنا فإن إعادة النظر في إدارة الكوارث العامة نتيجة للتطور العالمي في جميع مناحي الحياة أصبح أمراً ضرورياً؛ حيث إن التعامل مع هذه الكوارث المحتملة يتجاوز قدرات اتخاذ القرار والقدرات التشغيلية التقليدية الحالية فإن وجود إطار صحي للكوارث معتمد أساساً على الحكومات والأنظمة الصحية العالمية لتقوم بتصميم تدابير جذرية على المستوى الاستراتيجي والتقني الصحي من كل تخصص لتطبيقه ونجاحه على المدى الطويل (Burkle، 2019).

3- تأثير جائحة كورونا على حقل الإدارة العامة:

لقد كان لجائحة كورونا تأثير بالغ على البشرية جميعها وعلى جميع العلوم والمجالات، وفي ظل هذه الأزمة تجلّى أن الإدارة العامة القوية والفعالة هي خط الدفاع الأول ضد المخاطر التي تهدد التنظيم العالمي فضلاً عن المؤسسات الحكومية.

لقد سُجلت أول 27 حالة لفيروس كورونا المستجد (COVID-19) رسمياً في مقاطعة ووهان الصينية في شهر ديسمبر عام 2019م. وخلال شهر واحد انتقل إلى أكثر من 30 منطقة أخرى. وفي فبراير 2019م ارتفعت الحالات لأكثر من 72 ألف مصاب وتأكيد وجود 900 حالة خارج الجمهورية الصينية، وعليه فقد قامت الحكومة الصينية باتباع تدابير للحماية تتلخص في خمسة إجراءات عزل أساسية: إغلاق المدينة، وإيقاف الحركة المرورية، وإضافة نقاط الفحص، وإيقاف السفر من وإلى المدينة، ودعم المدينة بالمعدات والطواقم الطبية (Zhou، وآخرون، 2020)، وحيث انتقلت الجائحة للدول الأخرى، وجد العالم نفسه في تحد مفاجئ للتعامل مع خطورة جائحة كورونا والتي تكمن في استنزافها للطاقة الاستيعابية للنظام الصحي، وأصبح هدف تسوية منحنى عدد حالات الإصابة هدفاً لكل دولة. ومن هنا، وحيث أظهرت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصينية نجاحاً نسبياً للتحكم بالحالات، يمكن ملاحظة تدابير مشابهة في دول أخرى. ففي يناير 2020م أعلنت إيطاليا حالة الطوارئ وتم إصدار حزم متفرقة من دعم الطوارئ ودعم النظام الصحي بإجمالي يفوق 1.4 مليار يورو. كما تم فرض قيود على التجمعات العامة وإقفال الأعمال التجارية غير الأساسية، وفي فرنسا تم دعم الميزانية وإصدار قانون الطوارئ في مارس 2020م، مما وفر دعماً للقطاع الصحي بـ 5.5 مليار يورو، وفُرض -كذلك- الحظر الوقائي وأُقفلت جميع المنشآت فيما عدى ما توفر الحاجات الضرورية، أيضاً أُغلقت حدود الدولة (European Commission، 2020). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت إجراءات فحص المسافرين في يناير 2020م ثم الإغلاق الجزئي لدخول الأجانب للدولة ثم عمل الفحوصات (Wallach، 2020) وفي مارس 2020م تم إصدار أكبر حزمة إنقاذ في تاريخ الولايات المتحدة بقيمة تتجاوز 2 تريليون دولار (BBC، 2020). وفي المملكة العربية السعودية تم إيقاف تأشيرات وزيارات الحج والعمرة والسياحة في شهر فبراير 2020م و تم الإغلاق الجزئي للحدود وإيقاف السفر وإقفال جميع المنشآت غير الأساسية وتطبيق الحجر الصحي والإغلاق التام لبعض المدن وإيقاف الحركة المرورية، كما قامت المملكة العربية السعودية بتقديم حزم دعم تاريخية تجاوزت 218 مليار ريال (صحيفة عكاظ، 3 سبتمبر 2020)

لقد قامت جائحة كورونا بإعادة تشكيل العديد من المفاهيم الراسخة ولا تزال، ففي حقل الإدارة العامة برزت العديد من الأسئلة تناقش التغير الجوهرى في مفاهيمه، بدءًا بتحدى هذه الجائحة لمفهوم العولمة، والعلاقة مع القطاع الخاص، وإدارة الكوارث، وانتهاءً بالتساؤل حول ثقة المواطنين في القيادات الحكومية والإدارة العامة ذاتها. ففي العولمة ظهر التقارب في الإجراءات الحكومية للتعامل مع الجائحة رغم انطواء جميع الدول على نفسها؛ بسبب إغلاق الحدود والتبادل التجاري، وتقلص الامتداد الثقافي والسياسي، وانحسار التعاملات الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية. وعند النظر في تلك الإجراءات يمكن حصر المشترك منها في إطار التطبيقات الناجحة لمواجهة الجائحة مما يعني وجود منحنى تعلم جمعي يعزز أفكار Wilson عن عالمية الإدارة وتمكنها من العمل في أطر الأنظمة السياسية المختلفة من الشيوعية والديمقراطية والملكية وغيرها وانتقال ممارساتها بينها بسرعة وسلاسة في دليل واضح على عالميتها. كذلك فإن أحد أهم الأفكار التي قدمتها مقالة دراسة الإدارة (1887) هي أن الإدارة العامة "تطبيق يوجد في كل الأنظمة السياسية بصرف النظر عن طبيعتها"، وعليه فيمكن مقارنتها والاستفادة من تجاربها حول العالم وتوطين ممارساتها الناجحة، وحيث انتقلت جائحة كورونا بشكل تسلسلي في دول العالم، ومع الاحتياج الفوري للتعامل معها؛ يمكن اختبار صحة هذا الافتراض في عالم اليوم من خلال ملاحظة الممارسات الحكومية نحوها، وتتبع انتقال أنجحها بين دول العالم المختلفة، عليه فقد تسهم هذه الأزمة في إعادة التفكير جديدًا في التحديات العالمية كظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها في خلق مفاهيم أكثر عمقًا واستيعابًا للمصير العالمي المشترك مما يؤدي إلى تطور الوعي العالمي، حيث يرى المؤلف الأمريكي Robert D. Kaplan (مارس 2020) أن جائحة كورونا ستكون الحدث السياسي والاقتصادي الأهم الذي سيدشن معظم الاضطرابات الجيوسياسية المحتملة في العقد المقبل، وسوف يتعمق في أعقابه نموذج جديد للعولمة تدخل إليه البشرية، ولن يكون -أيضًا- نهاية التاريخ.

وعلى جانب علاقة القطاع العام مع القطاع الخاص فإن أنماط الشراكة كانت تحاول الجمع بين تحقيق أهداف خدمة المجتمع وتحقيق الربح معًا، واليوم نجد أن جائحة كورونا تفرض اختبارًا حقيقيًا لها. فمن جانب القطاع الخاص، ستواجه المشاريع القائمة في كل أنماط العلاقة القطاع العام والخاص تحديًا صعبًا مع انخفاض النشاط الاقتصادي، حيث تعتمد هذه المشاريع على الإيرادات الدورية الناتجة من رسوم الاستخدام وحسب Baxter (2020) فإن قطاع النقل بجميع أشكاله - الموانئ، الطرق، المطارات - سيكون أكبر المتأثرين. ومن ناحية المصروفات فإن هذه الشراكات وشركاتها المنشأة لأغراضها ستعاني في العمليات التشغيلية اليومية وتكاليف الصيانة. كل ذلك بالإضافة إلى الحروب القانونية التي ستنتج عن المطالبات التأمينية مع وجود مخاطر استحقاقات التمويل سيؤدي إلى عدم جدوى الشراكات في هذه المشاريع من الناحية التجارية. أما من جانب القطاع العام، فقد أظهرت جائحة كورونا أن القطاع الخاص قاصر بذاته عن التعامل مع الأزمات العالمية في كل الاقتصادات العالمية وأن المشاريع القائمة في كل أنماط العلاقة القطاع العام والخاص تحت رحمة الإنقاذ. وفيما يتعلق بالقطاع الصحي تحديًا يذكر Ocaña (2020) تأثير خصخصة أنظمة الرعاية الصحية على الاستجابة لجائحة كورونا، حيث قد تؤدي التكلفة المرتفعة للرعاية الصحية إلى تجنب الأشخاص للقيام بالاختبار أو العلاج مما قد يعرض المزيد من الأشخاص للفيروس. كذلك فقد تزايد خيار الخصخصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008م مما أدى إلى خفض ميزانيات الصحة العامة في بعض الدول والذي تظهر نتائجه اليوم.

أما في جانب إدارة الكوارث فقد برزت أهمية وجود قيادة عامة مؤهلة لتقوم باتخاذ القرارات الحاسمة والعمل وفق معطيات الموقف نظرًا لما تتطلبه الكوارث من استعداد مسبق ووضع إطار شامل لها، وعليه فإن جائحة كورونا تقدم حاجة ماسة جديدة في القيادة العامة؛ هي القدرة على القيادة العامة في الكوارث وبالأخص في الكوارث الخاطفة، لقد أتاحت عملية جائحة كورونا استعراض نماذج عدة من القادة على مستوى الدول أو على مستوى

لجان قيادة الكارثة ولقد ظهر جلياً في تداعياتها أهمية قدرة القائد على التعرف على الخيار الصحيح وسرعة التنفيذ والقدرة على الاستفادة من التجارب المحيطة والسابقة وتحديد الدعم اللازمة والقدرة على الحصول عليه وتفعيله في الوقت المناسب. ويرى Helsloot (2017) أنه على النقيض من العلماء الذين يشددون على العديد من المهام والمهارات باعتبارها أساسية لنجاح القادة العاملين في الكوارث، فإن وجود القائد في الكارثة الخاطفة هو المعيار الرئيس. إن الظهور في موقع الكارثة وفي وسائل الإعلام، واتباع إطار منهجي لإدارة الكوارث يمثل الجزء الأكبر من التصور العام للقائد العام بوصفه صانع قرار في زمن الكوارث.

وأخيراً فقد أبرزت جائحة كورونا أهمية جوهرية ثقة المواطنين في الحكومة ومسؤوليها حيث تؤثر هذه الثقة على اختيار السياسة وتساعد في تحديد مقدار السلطة التي يمنحها المواطنون للمسؤولين (Cooper، وآخرون، 2008)، كما أن المفاهيم السلبية للاقتصاد، وفضائح المسؤولين، وتزايد القلق العام بشأن الجريمة وغيرها يؤدي إلى تراجع الثقة في الحكومة مما ينتج عنه تقليل الدعم لإجراءات الحكومة لمعالجة المخاوف (Chanley وآخرون، 2000). وفي حالة تفشي الأمراض المعدية كجائحة كورونا تصبح ثقة المواطنين حاسمة، حيث يحتاج المسؤولون إلى إقناع ملايين الناس بأنهم يقولون الحقيقة وأنه يجب اتباع إرشاداتهم حول ما يجب عمله، خاصة في حال كانت هذه الإرشادات تشمل تضييقاً قاسياً كإغلاق الأنشطة التجارية وحظر التجول أو تشمل ممارسة شخصية كلبس الكمامات أو غسل اليدين. ومن جانب آخر لا يقل أهمية فقد مكنت الأوضاع الاستثنائية لجائحة كورونا فرض الحكومات مستوى من الرقابة والسيطرة غير المعهود، حيث سمحت قوانين الطوارئ لها بالقيام بفرض حظر التجول وإصدار حزم دعم مالي كبيره وتضييق مساحة الخصوصية الفردية أمام الصالح العام، مما يجعل الثقة العامة محوراً أساسياً للحفاظ على توازن الحكومة والمجتمع. ومن هنا فإن ممارسات الحكومات خلال وبعد جائحة كورونا ستضع الثقة العامة تحت الاختبار وفي كلا النتيجتين فإن الثقة العامة في الإدارة العامة لن تكون شبيهة بما كانت عليه قبل جائحة كورونا.

خاتمة:

يُبرز المقال دور الإدارة العامة كأداة لتحقيق الأهداف ويظهر ذلك جلياً في تسارع تطورها وتفاعلها مع معطيات عصرها في جميع مجالات الحياة فهي سبب أساس لنمو المجتمعات وتقدمها. فبداية من دعوة ويلسون لإعطاء الإدارة العامة ذاتيتها وحتى إعادة تقديم المدخل السياسي فيها في خمسينات القرن الماضي ثم إسهامات مؤتمرات مينوروك وما لحقها من الإدارة العامة الجديدة، والإدارة العامة التنفيذية الجديدة والحكومة وما نتج عن الأزمات العالمية كأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والأزمة المالية العالمية، وما يجري حالياً من أزمة جائحة كورونا فإنه يبدو جلياً أن السمة الأبرز في حقل الإدارة العامة هي التطور المستمر والتفاعل مع محيطها الذي تمر به كل مرحلة من مراحلها. كما يمكن استشفاف أربعة سمات رئيسة لحقل الإدارة العامة هي: التعقيد، والمرونة، والجدلية، والتكيف.

فأولاً التعقيد، ونظراً لأنها حقل يقصد في غرضه الأساس توفير السبل المثلى لتلبية حاجة الدولة للقيام بأدوارها فهو بذلك يرث عنها التداخل الشامل في جميع المجالات التي تخدم مجتمعها بشكل عام، ويقود ذلك لحتمية تقاطع الإدارة العامة مع كافة العلوم واقتباس كل ما تجده مفيداً لها وتوظيفه لأغراضها، وبذلك فهي حقل في غاية التعقيد والتشابك والاختلاط في الأدبيات الأكاديمية من خلال تضمينها علماء في الاجتماع والنفوس والسياسة والإدارة العامة والتطبيق العملي من خلال اقتباس مناهج القطاع الخاص على حد سواء. ثانياً، في المرونة ولأن الإدارة العامة توفر حلولاً لمجتمعات فيجب عليها أن تتميز بالقدرة على التعاون مع القطاع الخاص لمساعدتها في تنفيذ أجنحتها والتي

قدمتها الإدارة العامة الجديدة، وكذلك لأن تنظر لمجتمعها كمستفيدين توفر لهم خدماتها وأن تتمتع بعدم المركزية لتستطيع نشر تأثيرها وتخصيصه حسب حاجات المجتمع المختلفة. ثالثاً، في الجدلية فحقل الإدارة العامة يحمل حجماً كبيراً من التقاطعات ويؤثر على قطاعات متعددة من المجتمع فإن الجدلية واختلاف الآراء هي صفة أصيلة فيه وتكثر في الجدليات والثنائيات التي بدأت منذ إشارة ويلسون لضرورة استقلال الإدارة العامة للسياسة ومن ثم المطالبة بكون السياسة مدخلاً سياسياً للإدارة العامة في الخمسينيات. رابعاً، فإن الجدلية الدائمة تفرض سمة التكيّف على حقل الإدارة العامة لتمكّنها من التعامل مع معطيات عصرها وتقبلها للتغيير والتفاعل مع تطور مجتمعاتها واختلاف حاجاتهم. ففي حين بدأت الإدارة العامة باحثة عن الكفاءة فقد انتهت اليوم إلى بحثها عن الاستجابة وخدمة المجتمع وتقديم القيم والضبط والشفافية من خلال الحوكمة وسيفرض المستقبل إضافتها لعدة اعتبارات أخرى.

أخيراً، فإن هذه السمات تجعل حقل الإدارة العامة حقلاً تفاعلياً يثير العديد من التساؤلات: هل الإدارة العامة مرآة تعكس أحداث المجتمع وإذا فهي حقل يستجيب ولا يقود؟ وبالنظر لأهميتها عند الأزمات فهل سيتغير مفهوم الإدارة العامة ليصبح جوهرها نابغاً من قدرتها على مجابهة تلك الأزمات؟ وحيث أثبت القطاع الخاص أنه تابع للقطاع العام فهل ستتغير طبيعة العلاقة بشكل جذري؟ كذلك فهل تعقيد وتداخل الإدارة العامة مع العلوم الأخرى سيقود لتراجع دورها وظهور نزاعات جديدة حول هويتها؟ وغيرها من الأسئلة التي قد تكون مجالاً ثرياً للبحث.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع بالعربية:

- رسلان الجيوسي، محمد؛ جاد الله، جميلة (2001) الإدارة: علم وتطبيق، ط3 دار المسيرة، عمّان.
- عبدلي، يمينة. (2009) عدم إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية وعلاقته بجنوح المراهقين، رسالة ماجستير، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيضر: بسكرة.
- علي محمد، محمد (1982) علم اجتماع التنظيم ج ، 01 ، دار المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- فطيمة، لبعل (2017) انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر- بسكرة.
- القطاني، علاء سمير موسى (2011) الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتها بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، علم النفس التربوية، جامعة الأزهر: غزة.
- محمد عبد الرحمان، عبد الله (1999) علم اجتماع الصناعي، النشأة والتطورات الحديثة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- محمد قاسم القريوتي (2013) نظرية المنظمة والتنظيم، ط4 دار وائل. عمّان.
- يسن، عبد الجواد (15 يونيو 2020) حول جدل الفلسفة والسياسة والفيروس (2) جورجيو أغامبين: البيولوجيا السياسية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، مسترجع من: <https://www.almesbar.net/>
- صحيفة عكاظ (3 سبتمبر 2020) وزير المالية: رؤية 2030 خارطة طريق.. ودعمنا القطاع الخاص بـ218 مليار ريال. المملكة العربية السعودية، جدة ، مسترجع من: <https://www.okaz.com.sa/economy/saudi/2039727>

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Robinson, M (2015) From Old Public Administration to the New Public Service Implications for Public Sector Reform in Developing Countries © 2015 UNDP Global Centre for Public Service Excellence #08-01, Block A, 29 Heng Mui Keng Terrace, 119620 Singapore. BY-NC Scottish Government AFRC.
- Baxter, D. (2020), How will coronavirus affect public-private partnerships?, World Bank Blogs, 10 March 2020. URL: <https://blogs.worldbank.org/ppps/how-will-coronavirus-affect-public-private-partnerships>
- BBC, (2020), Coronavirus: US Senate passes \$2tn disaster aid bill, 26 March 2020. URL: <https://www.bbc.com/news/world-us-canada-52033863>
- Burkle, F. (2019). Challenges of Global Public Health Emergencies: Development of a Health-Crisis Management Framework. The Tohoku Journal of Experimental Medicine. 249. 10.1620/tjem.249.33.
- Chanley, Virginia, Rudolohm Thomas, Rahn, Wendy, (2000), The Origins and Consequences of Public Trust in Government: A Time Series Analysis, Public Opinion Quarterly, Volume 64, Issue 3, November 2000, Pages 239–256
- Cooper, H. Christopher A. Gibbs Knotts and Kathleen M. Brennan (2008) The Importance of Trust in Government for Public Administration: The Case of Zoning. Published By: Wiley, Vol. 68, No. 3 (May - Jun., 2008), pp. 459-468.
- European Commission, (2020), Policy measures taken against the spread and impact of the coronavirus – 14 April 2020
- Frederick W. Taylor (1912) Scientific Management, Excerpt from: Testimony before the U.S. House of Representatives, January 25, 1912.
- Frederickson. H. George, Kevin B. Smith, Christopher W. Larimer, Michael J. Licari. (2012). Public Administration Theory Primer. Boulder, Co: Westview Press.
- Graham T. Allison (1979) Public and Private Management: Are They Fundamentally Alike in All Unimportant Respects? Proceedings of the Public Management Research Conference, November 19-20, 1979 (Washington, D.C.: Office of Personnel Management, OPM Document 127-53-1, February 1980), pp. 27–38.
- Guy B. Adams & Danny L. Balfour (1998) Unmasking Administrative Evil Republished with permission of Sage Publications from UNMASKING ADMINISTRATIVE EVIL by Guy B. Adams and Danny L. Balfour, pp. 161–180, copyright 1998; permission conveyed through Copyright Clearance Center, Inc.
- Helsloot, Ira & Groenendaal, Jelle. (2017). It's meaning making, stupid! Success of public leadership during flash crises. Journal of Contingencies and Crisis Management. 25. 10.1111/1468-5973.12166.
- Henery Fayol (1929) Industrial and Genral Administration, Translated by: J.A. Coubrough, Geneve: International Management Imstitute.

- Herbert A. Simon (1997) Administrative Behavior: A Study of Decision-Making Processes in Administrative Organizations, 4th Edition, Free Press.
- Steven, Ott, J. (1989) The Organizational Culture Perspective. Understanding Organizational Culture by J. Steven Ott. Dorsey Press, 1989. Reprinted by permission of the author.
- James L. Perry & Lois Recascino Wise (1990) The Motivational Bases of Public Service The Motivational Bases of Public Service by James Perry & Lois Recascino Wise, Public Administration Review, (50) pp 367–373. Copyright © 1990 by the American Society for Public Administration (ASPA). Reproduced with permission of Blackwell Publishing Ltd.
- John Benington and Mark H. Moore. (2011) Public Value: Theory and Practice: Conclusions. Edited By John Benington and Mark H Moore, Public Value: Theory & Practice published 2011 by Palgrave MacMillan. Reproduced with permission of Palgrave Macmillan.
- Nye Jr, Joseph S. (2002) Information Technology and Democratic Governance Governance.com: Democracy in the Information Age, Reprinted by permission of The Brookings Institution Press 2002 Elaine C. Kamarck & , Joseph S. Nye Editors.
- Less The National Performance Review (1993) From Red Tape to Results: Creating a Government That Works Better and Costs Less. Report of the National Performance Review, From Red Tape to Results: Creating a Government That Works Better and Costs Less (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, September 1993), 1–9.
- Liu, Chun-ze & Gao, Jie. (2011). Public crisis management and government responsibility. 10.1109/ISCRAM.2011.6184096.
- Max Weber (1925) Bureaucrac, This translation, by the authors, is based on the Tübingen 1st edition of Max Weber Wirtschaft and Gesellschaft (Economy and Society) published by J.C.B. Mohr—(Paul Siebeck)—from an authentic reproduction by the Bibliolife network. The pages translated are from Chapter VI, pp. 650–656.
- Ocaña, Gema (2020), Covid-19, Privatisation of Health Care and the AAAQ Framework, Queen's University Belfast Blog, 27 March 2020
- Peters B & Jon Pierre. (2018). The Next Public Administration: Debates & Dilemmas. Sage Publications Ltd., Thousand Oaks, California, USA.
- Robert Agranoff (2006) Inside Collaborative Networks: Ten Lessons for Public Managers Reprinted with permission from Public Administration Review. © 2006 by the American Society for Public Administration (ASPA), 1120 G Street, NW, Suite 700, Washington, D.C. (20005). All rights reserved. Reprinted by permission of Blackwell Publishing.
- Robert D. Kaplan, (م 3:00 2020 مارس) Coronavirus Ushers in the Globalization We Were Afraid Of, <https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-03-20/coronavirus-ushers-in-the-globalization-we-were-afraid-of>

- Rosemary O'Leary (2006) The Ethics of Dissent: Managing Guerilla Government Republished with permission of CQ Press, from The Ethics of Dissent by Rosemary O'Leary (2006), pp. 4–22; permission conveyed through Copyright Clearance Center, Inc.
- Wallach, Philip. (2020), The federal government's coronavirus response-Public health timeline, The Brookings Institution Website, 31 March 2020. URL: <https://www.brookings.edu/research/the-federal-governments-coronavirus-actions-and-failures-timeline-and-themes/>
- Wilson, W. (1887). The Study of Administration. Political Science Quarterly, 2(2), 197-222. doi:10.2307/2139277
- Zhou, Yimin & Chen, Zuguo & Wu, Xiangdong & Tian, Zengwu & Cheng, Liang & Ye, Lingjian. (2020). The Outbreak Evaluation of COVID-19 in Wuhan District of China.
- Maslow, A, H. (July 1943) A Theory of Human Motivation: Psychological Review 50: 370–396.
- Dwight Waldo (March, 1965) The Administrative State Revisited, Public Administration Review, Reproduced with Permission of Blackwell Publishing Ltd, pp 5–20.
- Bennis, W. (September–October 1967) Organizations of the Future. From Personnel Administration. Reprinted by permission of the International Personnel Management Association, 1617 Duke Street, Alexandria, VA 22314. Copyright © 1967 International Personnel Management Association.
- Spicer, M. (06 May 2004). Public admin and the reinventing Government movement, Public Administration Review 64(3):353 – 362.